

واشنطن وأبو ظبي تقودان جهود «التخريب»: الرياض مقيمة في المأزق اليمني

بقلم: حسين إبراهيم...

تقف السعودية على مفترق طرق في ما يتعلّق بالحرب اليمنية، في ظلّ عجزها عن تقديم ما يتوجّب عليها للتوصل إلى اتفاق سلام مع جماعة الحوثي يُخرجها من المأزق الذي أوقعت نفسها فيه، وذلك بسبب عوائق سياسية وميدانية تضعها في وجهها أبو ظبي، مدعومةً من واشنطن وتل أبيب. فهل ستتّخذ قراراً كبيراً بالخروج من تحالف العدوان، الأمر الذي سيُعدُّ أكبر تحدٍ سعودي لواشنطن ربما في تاريخ العلاقات بين البلدين، أم ستبقى في هذا التحالف وتُخاطر بانهيار الهدنة واحتمال تعطيل المشاريع الكبرى لولي العهد، محمد بن سلمان؟

على رغم التطوّرات الكبيرة التي شهدتها الإقليم في الأشهر الأخيرة، وأبرزها الاتفاق السعودي - الإيراني، وما سبقه من مفاوضات يمنية - سعودية أسفرت عن هدنة طويلة جذّبت الأراضي السعودية القصص شبه اليومي الذي كانت تتعرّض له، إلا أن المملكة لا تزال تبدو عاجزة عن تحقيق هدفها المتمثل في الخروج من المأزق اليمني.

ما لا ريب فيه أن التوصل إلى اتفاق سلام ينهي الحرب اليمنية، هو مصلحة حيوية سعودية، ويتوقف عليه مستقبل المملكة نفسها ومصير المشاريع الكبرى لحاكمها الفعلي، ولـ"العهد"، محمد بن سلمان، الذي لم يَعُد بالإمكان تصوّر نجاح خطته «2030» من دون سلام في اليمن. في المقابل، يبدو هذا السلام بعيد المنال حتى الآن. الرهان السعودي على الاتفاق مع إيران، لتهيئة الأجواء لسلام يمني كان صائباً، لكنه غير كافٍ. فالسعودية لا تزال غير قادرة على الاستجابة لمستحقات السلام، وهي لم تستطع حلّ بنود تتعلق بالمرتبات وتبادل كلّ الأسرى، فكيف بالتوصل إلى اتفاق مع جماعة الحوثي حول شكل الحكم في اليمن بعد السلام وإعادة الإعمار، وما سيكون دور كلّ من الطرفين في المستقبل لضمان استمرار السلام، إذا ما جرى التوصل إليه.

العقبة الأساسية أمام السعودية لنيل ما ت يريد في اليمن، تتمثل في التحرّب الأميركي - الإمارتي، الذي يمنعها من الاستجابة لمتطلبات الاتفاق، والذي يضعها أمام خيارين كلاهما مرّ: الأول هو الخروج من تحالف الحرب، والتصرّف بمعزل عن الرغبة الأميركيّة، وهذا إذا حصل سيكون أكبر تحدٍ لواشنطن منذ إقامة العلاقات السعودية - الأميركيّة قبل ثمانين عاماً، ويتجاوز بكثير الصدّ السعودي للأميركيين المتمثّل في عدم تلبية مطالبهم النفطية وتطویر العلاقات مع الصين وروسيا؛ والثاني هو البقاء في التحالف وعدم تقديم ما يلزم للتوصل إلى سلام، وبالتالي جعل الطرف الآخر المتمثّل في جماعة الحوثي في حلٍّ من التزاماته، ومن ثمّ العودة إلى الحرب وإلى القصف شبه اليومي للأراضي السعودية.

فالملكة هي الدولة الرئيسة في العدوان، ويتجوّب عليها وقفه وإبطال مفاعيله كالحصار ودفع تعويضات مناسبة عنه، إذا أرادت الاستفادة من وقف الردود اليمنية عليه.

التطور في العلاقات السعودية - الإيرانية، والذي تبدو الرياض راغبة فيه بشدّة، يوحى بأنّ المملكة لا ت يريد العودة إلى الحرب، مهما كان الثمن. هذا على الأقلّ ما أشارت إليه الحفاوة التي استُقبل بها وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، خلال زيارته المملكة قبل أيام واجتماعه بولي العهد السعودي، الذي نُقل عنه مدحّه إيران في تسجيل صوتي مسرّب قال فيه إنه يتقدّم من التاريخ الإيراني، بمعزل عن الجدل الذي أثاره التسريب نفسه.

لكن السؤال الأساسي هو: هل سيتجّرّأ ابن سلمان على تحدّي الأميركيّين إلى هذه الدرجة، وهل إذا فعل ينتهي الأمر على المورة التي يرغب فيها؟ ما يجري على الأرض اليمنية، وتحديداً في الجنوب، يشير إلى أن الأميركيّين، بالتعاون مع الإمارات، لن يدعوا السعودية تُحقّق ما تريده، وهذا ما يفسّر التصاعد الكبير في ما بات يمكن تسميته بـ«الأزمة» في العلاقات السعودية - الإمارتيّة، والتي يتزايد خروجها

إلى العلن.

وأبرز ما في جديد تلك الأزمة، الهجوم العنيف الذي شنّه عضو مجلس الشورى السعودي السابق، الأكاديمي محمد آل زلفة، على الإمارات، حين قال في مقابلة تلفزيونية إن أبو ظبي ركّزت على قضايا تخصّ انتصارات جنوب اليمن عن شماله، قبل أن «تنسحب عسكرياً» بطريقة غير محسوبة، وتترك السعودية تقاتل الحوثيين وحدهما»، مضيفاً إن «أبو ظبي، كما يبدو، ذهب بعيداً في مشاريعها أكثر من قدراتها، وأكثر من إمكاناتها».

وجاء ردّ الإمارati على ذلك الاتهام سريعاً وعنديهاً عبر الصحف الموالية لأبو ظبي، مثل صحيفة «العرب» التي وصفت تصريحات آل زلفة بـ«المستفرزة»، واستنكرت الصمت الرسمي السعودي عنها، معتبرة أن تحرّك يوحّي بأنه «ضمن مناخ عام بدأ يتشكّل منذ أشهر في المملكة ويفتح الباب أمام إطلاق مثل هذه التصريحات». أيضاً، ردّ المستشار дипломاسي لرئيس دولة الإمارات، أنور قرقاش، الذي قال، في تغريدة على «إكس»، إن «مواقف بلاده اتّسمت دائمًا بالشجاعة والأمانة والتقييم الاستراتيجي الذي يرى أن أمن المنطقة واستقرارها وازدهارها كلّ لا يتجزّأ». وتبقى مواقفنا مع الأشقاء والأصدقاء راسخة ومستمرة. والإمارات لا تتغيّر وتسمو فوق منطق القيل والقال». وجاء ردّ الأكاديمي الإمارati المقرب من الحكم، عبد الخالق عبد الله، أكثر وضوحاً، إذ كتب، في تغريدة على «إكس»، أن «آل زلفة كان يمدح الإمارات وأشاد بنجاحها في تحرير عدن سابقاً، مما الذي جعله ينقلب على مواقفه؟»، معتبراً هذا «تناقضًا يعكس وجهة نظر آخرين وليس وجهة نظر شخصية معزولة»، محلياً متبعيه إلى مقالة صحيفة «العرب».

ما تَقدّم، فضلاً عن تحرّكات المقاتلين الموالين للإمارات في جنوب اليمن وشرقه، مؤشّر إلى أن الأزمة في العلاقات السعودية - الإمارati، توشّك على الانفجار، وأن كلاً من الدولتين صارت تنظر إلى دور الأخرى على أنه نقيس لدورها ولاغٍ لها. لكن الأهمّ أن الرئيس الإمارati، محمد بن زايد، ما كان ليتجزّأ على تحدّي ابن سلمان، لو لا أن الأميركيين ومن ورائهم الإسرائييليون يشدّون ركبته، وهو ما يعمّق مأزق السعودية ويضغط عليها لاتّخاذ قرار كبير في ما يتعلّق بالحرب اليمنية، ولا سيما أن الطرف الآخر، أي جماعة الحوثيين، لن ينتظر طويلاً قبل أن يقلب الطاولة في وجه تحالف العدوان بكلّ أطراشه، إذا لم تفضِ المفاوضات إلى ما يُخرج اليمنيين من الوضع الذي أوصلهم العدوان إليه.

الرياض، في المقابل، ليست مكتوفة الأيدي، وهي تحاول السيطرة على التحرّكات الإمارati في الجنوب، لكن ما تواجهه هو أن التدخّل الإمارati من الأساس لم يكن في السياق نفسه الذي سار عليه التدخّل

السعودي، وكان الهدف منه تحقيق مصالح نظام أبو طبي البعيدة المدى على حساب السعودية، وهو ما يجعل الإمارات حالياً قادرة على تفجير الأزمات في وجه جارتها، سواء من خلال التلاعب بالكهرباء وتحميل الرياض مسؤولية أزمتها لإثارة سخط الرأي العام الجنوبي عليها، أو من خلال السيطرة على الجزر اليمنية الاستراتيجية، بمساعدة عسكرية من واشنطن وتل أبيب، لتعطيل أيّ عملية سلام من خلال التحكّم بخطوط الإمداد.